



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الهجرة الداخلية في سورية ودورها في عملية التحضر

اسم الكاتب: د. محمد حسين الصطوف، د. هنادي شمعون، فاتن أسعد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3953>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 00:22 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الهجرة الداخلية في سورية ودورها في عملية التحضر

الدكتور محمد حسين الصطوف*

الدكتورة هنادي شمعون**

فاتن أسعد***

(قبل للنشر في 2004/12/27)

□ الملخص □

انطلاقاً من أهمية دور السكان في عملية التنمية وما يرتبط به من مظاهر ديموغرافية لها دورها في تطوير التنمية، كان من الضروري التطرق لحركية السكان المتمثلة بالهجرة، لما لها من دور بارز في الحياة. وقد أصبحت الهجرة الداخلية في سوريا مشكلة تؤثر بشكل ملموس على واقع الحياة من كافة جوانبها خاصة وأنها تمت بشكل عشوائي دون تخطيط أو دراسة توجه هذه الظاهرة نحو المسار الصحيح بما يخدم التنمية، لذا جاءت الهجرة في سوريا لتفرز ظواهر سلبية اختلفت من مدينة لأخرى باختلاف العوامل والظروف المؤثرة في حركية السكان، ومن هذه الظواهر سوء التوزيع الجغرافي للسكان والتحضر المفرط الذي عانت منه المدن الكبرى. لذا كان من الضروري دراسة وبحث الهجرة الداخلية من جوانبها كافة، وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لتلافيها، والحد من آثارها السلبية.

* مدرس في قسم الإحصاء _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سوريا.

** مدرسة في قسم الإحصاء _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سوريا.

*** طالبة ماجستير في قسم السكان والتنمية _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سوريا.

The Internal Migration in Syria and Its Role in the Process of Urbanism

Dr. Mohamad Hseen Alsattof*
Dr. Hanadi Shamo`on**
Faten Asaad***

(Accepted 27/12/2004)

□ ABSTRACT □

Starting from the important role of population in the process of evolution and all the demographic phenomena related to it, it was necessary to tackle the issue of population movement represented by migration for its important role in life.

The internal migration in Syria has become a problem that affects all sides of life. This is true because it has been done randomly without any previous study or planning that can direct this phenomenon towards the correct track that serves the developing process. For all of these reasons, the migration in Syria started producing negative phenomenon that differ from one city to another through the different conditions and circumstances affecting the movement of the population. From these phenomena we have the geographic misdistribution of people and the extreme urbanism from which the big cities suffer. So, it was necessary to study the internal migration from all sides, and to analyze it stating the proper solution to avoid it and to restrict its negative effects.

*Lecturer, Department Of Statistics, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Lecturer, Department Of Statistics, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Master Student, Department Of Population And Development, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تشغل الهجرة الداخلية حيزاً كبيراً من الاهتمام العالمي كظاهرة ديموغرافية كانت ومازالت من أهم سمات السلوك البشري .

فالهجرة في مرحلة من المراحل تكون ضرورية لإمداد أسواق العمل التي تعاني نقصاً في عرض اليد العاملة باحتياجاتها من القوى العاملة ، وهنا تصبح الهجرة إحدى دعائم التنمية ، بينما قد تكون في مراحل أخرى عائقاً في وجه التقدم ، ذلك أنها قد تخلق تفاوتاً وخطلاً في توزيع السكان والقوى العاملة لا يتناسب ومسيرة التطور الاقتصادي ، وهو ما ينعكس سلباً على الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للحياة.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في تفاقم مشكلة الهجرة الداخلية ، وعشوائيتها ، وما تفرزه من ظواهر ديموغرافية غير سليمة ، كالتحضر المفرط في بعض المحافظات ، وتوزيع السكان بشكل لا مدروس وغير متوازن ، بما ينعكس سلباً على عملية التنمية .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من دور الهجرة الداخلية في إرساء دعائم التنمية وفي تأثيرها على مجالات الحياة المختلفة ، وتواجه سورية مشكلات سكانية متعددة في الوقت الراهن ، من أهمها الهجرة الداخلية وما تولده من آثار سلبية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة الداخلية وأسبابها وآثارها ، وعلى واقع الهجرة في سورية ودورها في عملية التحضر ووضع الحلول المناسبة ، ومحاولة الاستفادة منها بما يخدم ويحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

فرضيات البحث :

- يفترض البحث بأن مشكلة الهجرة الداخلية بين المحافظات ، وضمن حدود المحافظة الواحدة ، ما زالت موجودة إنما بشكل سلبي ، ذلك أنها تتم دونما دراسة أو تخطيط مسبق ينظم هذه الظاهرة ، وتؤدي الهجرة الداخلية في جملة ما تؤدي إليه إلى التضخم الحضري لبعض المدن وتفاوت نسبة السكان الحضر بين محافظة وأخرى .
- تؤثر الهجرة الداخلية على توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- تؤثر الهجرة على الواقع الاجتماعي والديموغرافي .

- تحدث الهجرة تبدلات واضحة على ترتيب المناطق والمحافظات من حيث استقطابها للسكان فتتحول بعض المحافظات بفعل هذه الهجرة إلى محافظات جاذبة ، بينما تتحول محافظات أخرى إلى طاردة للسكان

أسلوب البحث :

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع المعلومات الكمية والنوعية عن واقع الهجرة الداخلية في سورية ، ومن ثم تحليلها ووصف أهم خصائصها وصفاتها ، كما تم اعتماد منهج المسح الإحصائي من خلال استخدام الطرق الإحصائية .

تمثل الهجرة نمطا من أنماط الحركة المكانية ويقصد منها " الانتقال من مكان إلى آخر دون النظر إلى المسافة التي يقطعها المتنقلون وإلى طبيعة العوامل الدافعة إلى ذلك ، فإذا استهدف هذا الانتقال تغيير محل الإقامة أطلق عليه هجرة " *

وتعد الهجرة من أهم أشكال الانتقال وأكثرها تأثيرا في التوزيع الجغرافي للسكان وفي جملة خصائصهم ، لذلك تحظى دوما باهتمام كبير في المؤتمرات الدولية لشؤون السكان كواحدة من المشكلات الديموغرافية. فالهجرة بالتعريف هي "الانتقال من مكان لآخر بهدف تغيير محل الإقامة الدائم فإذا كان هذا الانتقال داخل حدود الدولة أطلق عليها الهجرة الداخلية INTERNAL MIGRATION وإذا ما حصل الانتقال عبر الحدود السياسية للدولة أطلق عليها الهجرة الخارجية أو الهجرة الدولية MIGRATION EXTERNAL " . *

دوافع وأسباب الهجرة :

تقع عملية الهجرة تحت تأثيرات متداخلة بين مناطق الطرد السكاني ومناطق الجذب السكاني حيث تتيح مناطق الاستقطاب ظروفًا وعوامل مختلفة من شأنها جذب الكثيرين نحوها ، بينما تعاني مناطق الطرد من ظروف تدفع سكان هذه المناطق للهجرة منها .

وتتجلى أسباب الهجرة في عدة عوامل يمكن إيضاحها بالاستناد إلى مقولة روبرتو باتشي حيث يقول: "إن حجم كل اندفاع للمهاجرين من مقاطعة إلى غيرها يرتكز على عدد كبير من العوامل المتشابهة التي يعسر تحليلها كل على حدى ، من هذه العوامل: الحجم والشكل والصفات الجيوفيزيائية ، والاقتصادية في المقاطعتين الجاذبة والناذبة ، وحجم سكانهما ، والميول الطبيعية للشعب الذي يعيش في (أ) ويهاجر إلى (ب) ، وإمكان وجود حاجاته فيها ، والمسافة التي تفصل (أ) عن (ب) ، والعوامل التي تتدخل في اختيار المهاجرين من سكان (أ) و(ب) والعوامل التي تتدخل في اختيار المهاجرين من سكان (أ) والتوجه إلى (ب) والإقامة هناك " **

وبناء عليه يمكننا القول أن العوامل المؤثرة في الهجرة هي كالتالي:

- أسباب اقتصادية .
- أسباب اجتماعية ونفسية .

* الخفاف ، عبد علي .1990-جغرافية السكان أسس عامة ، ط1 ، دار الفكر ، الكوفة ، العراق، ص 196 .
**الجرجور ، توفيق . 1980- الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، سورية ، ص 25.

- أسباب جغرافية .
- عوامل ديموغرافية .
- أسباب أخرى .

1- **أسباب اقتصادية:** تشكل الظروف والأوضاع الاقتصادية أحد أهم أسباب الهجرة فالثورات الصناعية في المدن الكبيرة حولت أنظار الكثيرين من أبناء الأرياف إلى الهجرة باتجاه هذه المدن التي تؤمن أسواق العمل الواسعة فيها فرصا جديدة للعمل ، وقد أدى هذا في بعض المدن إلى تضخمها وارتفاع نسبة سكان الحضر بشكل سريع ، وهذا ما نجده في دمشق وبغداد والقاهرة وغيرها .

بالمقابل فإن دعم القطاع الزراعي في الريف من شأنه استقطاب المهاجرين إليه ، فالقوانين والإجراءات المشجعة للزراعة تشكل عامل جذب لليد العاملة في هذا المجال ، كما هو بالنسبة للإصلاح الزراعي الذي كان سببا في عودة العديد من العناصر الشابة المهاجرة من الريف بحثا عن عمل .

2- **الأسباب الاجتماعية والنفسية:** تعتبر الدوافع الاجتماعية والنفسية أحد الأسباب التي تسهم في تنشيط حركة الهجرة ، فالفرق الشاسعة بين واقع المدن وواقع الأرياف من شأنها أن تدفع بالعديد من سكان الريف للهجرة نحو المدن التي تزخر بكافة أشكال الخدمات ووسائل الترفيه المتنوعة ، خاصة فئة الشباب الذين تمثل لهم المدينة حلما يحقق كافة طموحاتهم ، كما أن غنى المدن بالخدمات المجتمعية كالمياه وغيرها تسهم في جذب المهاجرين إليها ، وهذا ما يخلق تيارات هجرة من الريف نحو المدن ، وتزداد شدة هذه التيارات كلما كانت الفجوة في مستوى الخدمات المقدمة كبيرة بين الريف والمدينة ، كما أن اختلاف وتباين العادات الاجتماعية بين الريف والمدينة يشكل عاملاً مساعداً للهجرة إلى المدينة .

3- **الأسباب الجغرافية:** تلعب البيئة الجغرافية دورها في الهجرة ، فتنوع المحيط الجغرافي وتباين عناصر المناخ والتضاريس والغطاء النباتي والحيواني والتربة ، كلها عوامل تساهم بشكل أو بآخر في الهجرة الداخلية ، حيث تزداد الهجرة نحو المناطق التي تنتوع ثرواتها الطبيعية والأماكن الغنية بالمياه والثروات المعدنية والتي تفسح المجال لتعدد مجالات النشاط الاقتصادي وبالتالي تزداد فرص العمل وعوامل الجذب التي من شأنها استقطاب الكثيرين نحوها ، كما تؤثر المسافة في حجم الهجرة حيث يميل المهاجر للهجرة إلى المناطق القريبة من مكان إقامته .

4- **العوامل الديموغرافية:** إن التزايد السكاني بمعدلات مرتفعة من شأنه أن يخلق فيضا سكانيا ينعكس سلبا على الحياة بمختلف جوانبها ، ويسبب ضغطا سكانيا على كافة الخدمات والأحوال الاقتصادية ، مما يدفع الكثيرين للهجرة من المناطق التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة وضغط سكاني شديد إلى أماكن أخرى تتوفر فيها الظروف التي تحقق أهدافهم .

5- **أسباب أخرى:** يندرج تحتها العوامل السياسية: التي تؤثر في الهجرة الداخلية غير أنها تبرز بقوة وراء الهجرة الخارجية فالحروب والشعور بالاضطهاد والخوف كلها عوامل طاردة للسكان وتمثل هجرة العرب من فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي صورة واضحة عن الدور الذي تلعبه الظروف السياسية في الهجرة .

- الأسباب الدينية: حيث لعبت الفروقات المذهبية والاختلافات الدينية دورا كبيرا في الهجرة في بعض الفترات فقد أدت الحروب بين الهندوس والمسلمين إلى تقسيم الهند إلى الهند والباكستان في عام 1947* .

- سياسات الهجرة المتعمدة: إذ تعتمد بعض الدول إلى وضع سياسات للهجرة ، حيث تفرض بعض الدول شروطا خاصة للهجرة منها ، بينما تحدد دول أخرى شروطا لقبول المهاجرين إليها فقد منعت استراليا على سبيل المثال هجرة الآسيويين والأفريقيين إليها .

واقع الهجرة الداخلية في سورية :

شكلت الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الماضي أساسا لعمليات الهجرة الداخلية في سوريا وتميزت حركة الهجرة في الستينات بأنها من الريف إلى المدينة ، وقد كان ذلك نتيجة البدء بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومارافقها من إقامة مشاريع ضخمة .

أما في السبعينات فقد بقي الحال على ما هو عليه ، غير أن حدة تيارات الهجرة كانت أقل مما كانت عليه في الستينات ، وفي الثمانينات انخفضت شدة تيارات الهجرة إلى المدن بشكل ملموس وبدأت تظهر ملامح الهجرة المعاكسة من دمشق إلى المناطق الحضرية في محافظة ريف دمشق.

ابتداءً من التسعينات وحتى نهاية عام 2002 انخفضت شدة تيارات الهجرة الداخلية في سورية نتيجة تراجع حركات الهجرة بين المحافظات ، وتفاوتت شدة تيارات الهجرة بين محافظة وأخرى تبعا لتفاوت عوامل الجذب والطرده ، يدلنا على ذلك الفروقات الواضحة في معدلات صافي الهجرة بين النصف الأول من التسعينات والنصف الثاني منها ، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (1) يبين تطور معدلات صافي الهجرة في المحافظات السورية في النصفين الأول والثاني من التسعينات

المحافظات	معدل صافي الهجرة** خلال الفترة (1990-1995) %	معدل صافي الهجرة خلال الفترة (1995-2000) %
دمشق	1.5	-2.6
ريف دمشق	14.4	2.9
حمص	0.6	-0.2
حمّاه	-4	0.2
طرطوس	-0.3	0.9
اللاذقية	-1.2	0.5
إدلب	-1.6	* 0
حلب	0.5	-0.2

* الخفاف ، عبد علي .1990-جغرافية السكان أسس عامة ، ط1 ، دار الفكر ، الكوفة ، العراق ، ص203.

** معدل صافي الهجرة = (صافي الهجرة/عدد السكان في منتصف الفترة) * 100

* عدد المغادرين منها = عدد القادمين إليها وبالتالي فإن صافي الهجرة = 0

الرقّة	-1.4	-0.6
دير الزور	-1.6	* 0
الحسكة	3.9	-0.7
السويداء	1.4	-0.3
درعا	-0.1	0.8
القفنيطرة	-72.1**	-7

المصدر: (التقرير التحليلي لمسح الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية (2001) - التوزع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية في سورية 2001) .

من الجدول السابق نجد أن معدل صافي الهجرة في محافظة ريف دمشق قد انخفض من 14.4% خلال الفترة (1990-1995) إلى 2.9% في النصف الثاني من التسعينات ويعزى انخفاض معدل صافي الهجرة في النصف الثاني من التسعينات إلى التحسن الحاصل في الخدمات الأساسية والصحية والتعليمية والاجتماعية في أغلب المحافظات وإعادة توزيع المؤسسات الاقتصادية والمنشآت الصناعية والتجارية بشكل أكثر توازناً بين المحافظات .

إن أغلب تدفقات الهجرة التي حصلت خلال الفترة (1995-2000) كانت باتجاه المحافظات القريبة والمجاورة لبعضها البعض ، كما أن أغلب تيارات الهجرة تمت بين محافظتي دمشق وريف دمشق ، فقد بلغ عدد المهاجرين إلى محافظة ريف دمشق في الفترة (1995-2000) (66) ألف نسمة يشكلون (3.5%) من سكانها أتى (77%) منهم من العاصمة والمحافظات المجاورة، بينما بلغ عدد المهاجرين منها (11) ألف نسمة يشكلون (0.6%) من سكانها اتجه (55%) منهم إلى محافظات طرطوس واللاذقية وادلب .

بالمقابل بلغ عدد المهاجرين من دمشق في الفترة ذاتها (57) ألف نسمة يشكلون (3.7%) من إجمالي عدد السكان فيها ، أما المهاجرون إليها فقد بلغ عددهم (17) ألف نسمة يشكلون (1.1%) من سكانها، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة السكان في محافظة ريف دمشق إلى (12.66%) من إجمالي السكان في سورية في عام 2000 قياساً بـ (11.19%) في عام 1990، وانخفاض هذه النسبة في العاصمة إلى (9.5%) في العام 2000 مقارنة بـ 11.06% في عام 1990 .

ويرجع تحول تيارات الهجرة نحو محافظة ريف دمشق إلى عدة أسباب أهمها ضعف القدرة الاستيعابية للعاصمة نتيجة الكثافة السكانية المرتفعة جداً وما يتولد عنها من ضغط سكاني على مرافق وخدمات البنية التحتية وعلى الأسعار وأجور السكن مما يؤدي إلى حدوث اختناقات في كافة مجالات الحياة خاصة الاقتصادية ، بالمقابل لعب قرب محافظة ريف دمشق من العاصمة واختلاط تجمعاتها السكانية مع أحياء مدينة دمشق إلى حد يصعب التفريق بين تبعيتها الإدارية دوراً كبيراً في جذب المهاجرين نحوها ، إضافة إلى توجه الاستثمارات نحوها وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تشكل عامل جذب للسكان وبذلك استمرت هذه المحافظة كمحافظة جاذبة للسكان بينما

** يرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بالقفنيطرة ، فقد هاجر عدد كبير من سكانها ، بينما لم يهاجر إليها أحد خلال الفترة 1990 - 1995 ، كما ورد في التقرير التحليلي للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية لعام 2001 ، ص15.

*** التقرير التحليلي لمسح الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية . 2001، المكتب المركزي للإحصاء ، سوريا، ص14-15.

**** تم احتساب هذه القيم من قبل الباحث

تحولت دمشق خلال النصف الثاني من التسعينات إلى محافظة طاردة للسكان بعد أن كانت من المحافظات الجاذبة في السابق .

كما ارتفع معدل صافي الهجرة في بعض المحافظات في آخر الفترة المدروسة مقارنة بما كانت عليه في بدايتها كما هو الحال في طرطوس ودرعا ويعد ذلك قرينة لتحول هذه المحافظات إلى محافظات جاذبة بعد أن كانت طاردة للسكان في النصف الأول من التسعينات ، ويعزى ذلك إلى توفر عوامل من شأنها استقطاب السكان ، فقد بلغ عدد المهاجرين إلى محافظة درعا خلال الفترة (1995-2000) 8 آلاف نسمة ، جاء (60%) منهم من المحافظات المحيطة بها ، والباقي من المحافظات الأخرى ، بينما لم يتجاوز عدد المهاجرين منها (3) آلاف نسمة ، اتجهوا إلى دمشق وريف دمشق وحماه ، وبناء على ذلك أصبح معدل صافي الهجرة في هذه المحافظة (0.8%) خلال الفترة (1995-2000) مقابل (-1%) قبل ذلك .

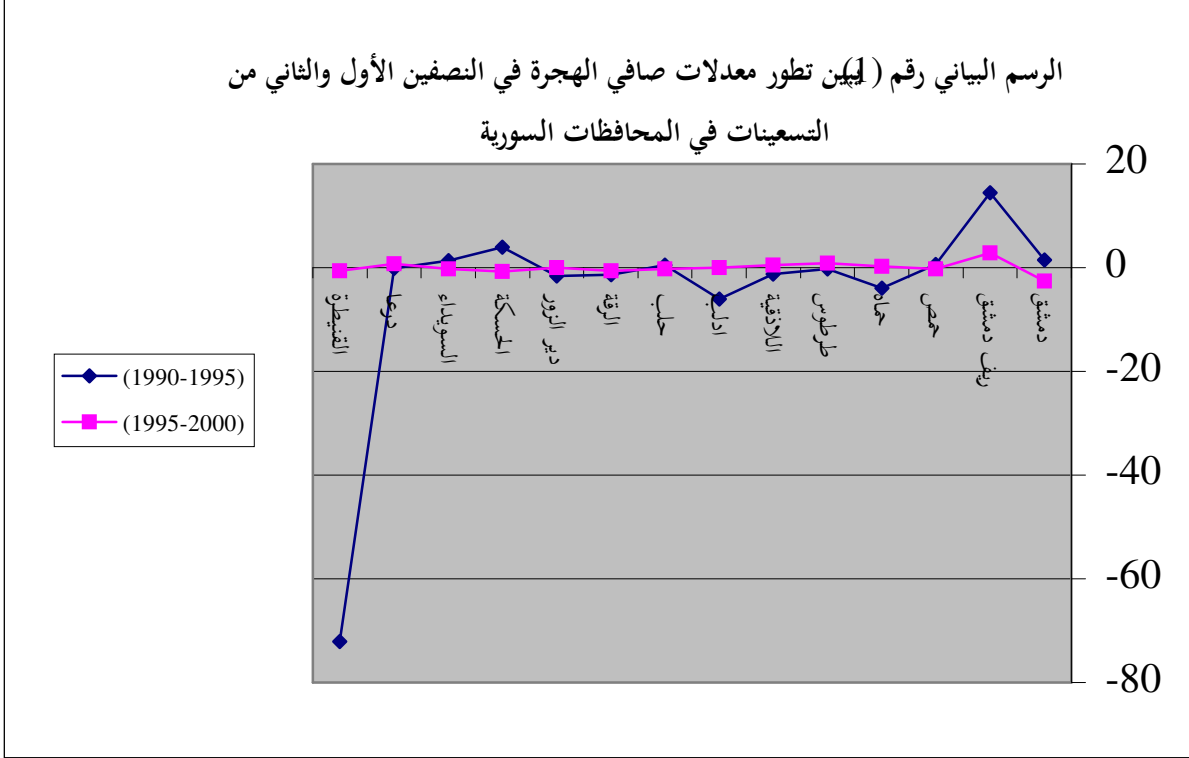
بالمقابل تحولت محافظات أخرى من جاذبة إلى طاردة نتيجة انخفاض معدلات صافي الهجرة فيها في النصف الثاني من التسعينات قياسا بما كانت عليه خلال الفترة (1990-1995) كمحافظات حمص (-0.2%) والسويداء (-0.3%) ويعتبر ذلك دلالة على انخفاض حجم وتدفقات الهجرة والجدول التالي يوضح التغيرات التي طرأت على ترتيب المحافظات في سورية من حيث توفر عوامل الجذب والطردها فيها :

جدول رقم (2) يبين التبدلات الطارئة على ترتيب المحافظات الجاذبة أو الطاردة للسكان في سوريا طبقا لمستوى معدل صافي الهجرة في النصف الأول والثاني من التسعينات

المحافظات	الترتيب قبل عام 1990	الترتيب خلال الفترة (1995-2000)
بقيت جاذبة للسكان	ريف دمشق	جاذبة (1)
	طرطوس	طاردة (7)
	درعا	طاردة (8)
	اللاذقية	طاردة (6)
	حماه	طاردة (3)
بقيت طاردة للسكان	القنيطرة	طاردة (1)
	الرقية	طاردة (5)
طاردة للسكان بعد أن كانت جاذبة لهم	دمشق	جاذبة (3)
	الحسكة	جاذبة (2)
	السويداء	جاذبة (4)
	حمص	جاذبة (5)
	حلب	جاذبة (6)
	ادلب	طاردة (2)
مستقرة سكانيا بعد أن كانت طاردة لهم	دير الزور	طاردة (4)
		مستقرة (1)
		مستقرة (2)

* التقرير التحليلي لمسح الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية .2001، المكتب المركزي للإحصاء ، سوريا،ص14.

ولمزيد من الإيضاح نورد الرسم البياني التالي :



التحضر والهجرة الداخلية في سورية:

يقصد بالتحضر كما عرفته الموسوعة البريطانية الجديدة " العملية التي يصبح بمقتضاها السكان متركزين في المدن أو الأماكن الحضرية " *

وعليه فإن السكان الحضر " هم أولئك الذين يعيشون ضمن الحدود البلدية للمدن وما عداهم من الذين يعيشون خارجها هم سكان الريف " **

وتختلف نسبة السكان الحضر من مكان لآخر تبعا لشدة تأثير العوامل الجاذبة للسكان إلى المراكز الحضرية وشدة تأثير العوامل الطاردة لهم في الريف ، إضافة لعوامل أخرى تسهم في تدعيم ظاهرة التحضر . ويشكل السكان الحضر في سورية نصف السكان ، فقد بلغت نسبتهم في عام 2000 (49.5%) * من إجمالي السكان في القطر، غير أن هذه النسبة قد انخفضت عما كانت عليه في بداية التسعينات ، حيث شكلت

* جاد ، محمود . 1993- التضمخ الحضري في البلاد النامية . ط1، دار العالم الثالث ، القاهرة، مصر ، ص15.

** الخفاف ، عبد علي . 1999- جغرافية السكان أسس عامة . ط1 ، دار الفكر ، الكوفة ، العراق ص235.

* وصف سورية بالمعلومات . 2000 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سوريا ، ص 1.

(50.2%)^{**} من إجمالي السكان في عام 1990 ، وكان ذلك نتيجة انخفاض معدل النمو السكاني في سورية انخفاضا ملموسا في النصف الثاني من التسعينات حيث وصل إلى حوالي (2.7%)^{***} خلال الفترة (1995-2000) قياساً ب (3.3%)^{***} خلال فترة الثمانينات والنصف الأول من التسعينات ، وكان من أهم العوامل المؤثرة في انخفاض هذا المعدل هو انخفاض معدلات الخصوبة الكلية .

إن انخفاض معدل النمو السكاني العام قد أدى إلى انخفاض معدل النمو في الحضر من (3.6%)^{***} في بداية التسعينات إلى (3.2%) في عام 2000 ، وانخفاض معدل النمو السكاني في الريف إلى (2.6%) في عام 2000 قياساً ب (3%) في بداية التسعينات ، وقد كان من أهم العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات هو انخفاض معدل النمو السكاني في الريف إلى (2.6%) في عام 2000 قياساً ب (3%) في بداية التسعينات ، وقد كان من أهم العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات هو انخفاض شدة تيارات الهجرة إلى المدن بشكل عام وإلى مراكز المحافظات بشكل خاص ، ووفقاً لنتائج مسح الهجرة الداخلية لعام 2000 فإن معدل النمو السنوي للمهاجرين لم يتجاوز (1) % سنوياً في النصف الثاني من التسعينات قياساً ب (1.6%) في الثمانينات والنصف الأول من التسعينات ، نتيجة الاستمرار في محاولة تقليل الفوارق بين الريف والمدينة وتقليص الفجوة بينهما ، ونشر الخدمات الصحية والتعليمية وتعميم الكهرباء والمياه في جميع التجمعات السكانية حيث شملت خدمات الكهرباء في عام 1993 أكثر من (98%)^{****} من التجمعات السكانية في القطر وبلغت نسبة المستفيدين من خدمات الكهرباء في الريف (96%) من إجمالي السكان في العام ذاته ، كما تم توفير مياه الشرب النقية لما نسبته (66%) من في التسعينات وإيلاء هذا القطاع الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إجمالي سكان الريف في سورية ، إضافة إلى الاستثمارات الضخمة التي تمت في القطاع الزراعي وقد تميزت حركة الهجرة في هذه الفترة (1995-2000) باتجاهها المعاكس من المدن إلى الريف حيث تجلت بشكل أكثر وضوحاً مما كانت عليه في السابق ، إذ اتجه 27%^{*****} من المهاجرين من المدن إلى الريف ، مقابل 44% من الريف إلى المدن و23% من مدن إلى مدن أخرى و6% من الريف إلى الريف، غير أن مستوى الهجرة إلى الحضر خلال هذه الفترة كان أعلى بكثير من مستوى الهجرة إلى الريف في جميع المحافظات باستثناء محافظتي درعا وإدلب حيث تزداد نسبة المهاجرين إلى ريفهما الذي يمتاز بخصوبة أراضيها الزراعية وبقربه إلى المدينة أكثر من الهجرة إلى حضرهما ، ويأتي ريف محافظة درعا بالمرتبة الأولى من حيث جذبها للسكان ، حيث بلغ معدل صافي الهجرة فيه في النصف الثاني من التسعينات (4.6%) من إجمالي عدد سكان ريف هذه المحافظة ، بينما لم يتجاوز هذا المعدل (0.5%) في ريف محافظات اللاذقية والسويداء وحماه وإدلب ، أما محافظة القنيطرة فقد شغل ريفها المرتبة الأولى من حيث طرده للسكان ، إذ بلغ معدل صافي الهجرة فيه (-4.1%) تلاه ريف محافظتي ريف دمشق والحسكة بمعدل (-2.4%) ومن ثم ريف حمص فالرقة ، وتعزى الهجرة من الريف إلى

^{**} وصف سورية بالمعلومات . 2003 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سوريا ، ص 1.

^{***} التوزيع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية في سورية . 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سوريا، ص 5-17-19.

^{****} علي ، ابراهيم . 1998 - اتجاهات النمو السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 1960-1995 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية، ص 18 .

^{*****} التقرير التحليلي لمسح الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية . 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية ، ص 20-22 .

طبيعة العمل الزراعي الذي يتسم بالموسمية قياساً بالأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى ، وارتفاع نسبة الأراضي البعلية ، إضافة إلى تفتت الحيازة الزراعية وصغر مساحتها بسبب النمو السكاني وكبير حجم العائلات الريفية .
 مما سبق نجد أن حركات الهجرة قد أثرت على التحضر كظاهرة ديموغرافية ، وقد تفاوتت نسب سكان الحضر بين محافظة وأخرى خلال الفترة (1990-2000) تبعاً لتباين العوامل المؤثرة في التحضر ولاختلاف شدة تيارات الهجرة ، فالهجرة المعاكسة التي تمت من دمشق إلى ريف دمشق خلال النصف الأول من التسعينات كانت باتجاه المناطق الحضرية فيها واستمرت الهجرة نحو حضر هذه المحافظة خلال النصف الثاني من التسعينات إنما بشكل أخف من السابق ، فبلغ معدل صافي الهجرة إلى حضرها خلال الفترة (1995-2000) (8.8%) مما أدى إلى ارتفاع نسبة السكان الحضريين في هذه المحافظة من (42%)^{*} من إجمالي سكانها في عام 1990 إلى (48.8%)^{**} في عام 2000 ، بينما نجد أن نسبة السكان الحضر في محافظة حلب قد انخفضت إلى (61.2%) في عام 2000 قياساً بـ (64.3%)^{***} في عام 1990 ، وقد أتى ذلك نتيجة هجرة بعض سكانها خاصة من الاختصاصيين والفنيين إلى باقي الحضر في المحافظات الشرقية المجاورة للعمل فيها ونتيجة لذلك انخفض معدل صافي الهجرة في حضر محافظة حلب ليبلغ (-2.1%)^{****} خلال الفترة (1995-2000) ، والجدول التالي يظهر تطور نسبة سكان الحضر في المحافظات السورية ..

جدول رقم (3) يظهر التطور النسبي لسكان الحضر في سورية حسب المحافظات خلال الفترة (1990-2000)

المحافظات	1990	1994	2000
دمشق	100%	100	100
ريف دمشق	42	43	48.8
حلب	64.3	61.3	61.2
حمص	48	54.6	54.6
حمّاه	33.6	33.5	33.5
اللاذقية	42.9	49	49
دير الزور	30.8	28.2	28.3
ادلب	20.2	25.6	25.6
الحسكة	37	32.4	32.5
الرقّة	65.4	40.7	40.7
السويداء	29.5	28.5	28.5
درعا	28.3	37.3	37.3
طرطوس	21.8	26.1	26.1

^{*} وصف سوريا بالمعلومات . 2000 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية ، ص19.

^{**} وصف سورية بالمعلومات . 2003 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية ، ص19.

^{***} وصف سورية بالمعلومات . 2000 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية ، ص19-73.

^{****} التقرير التحليلي لمسح الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية . 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية ، ص20 .

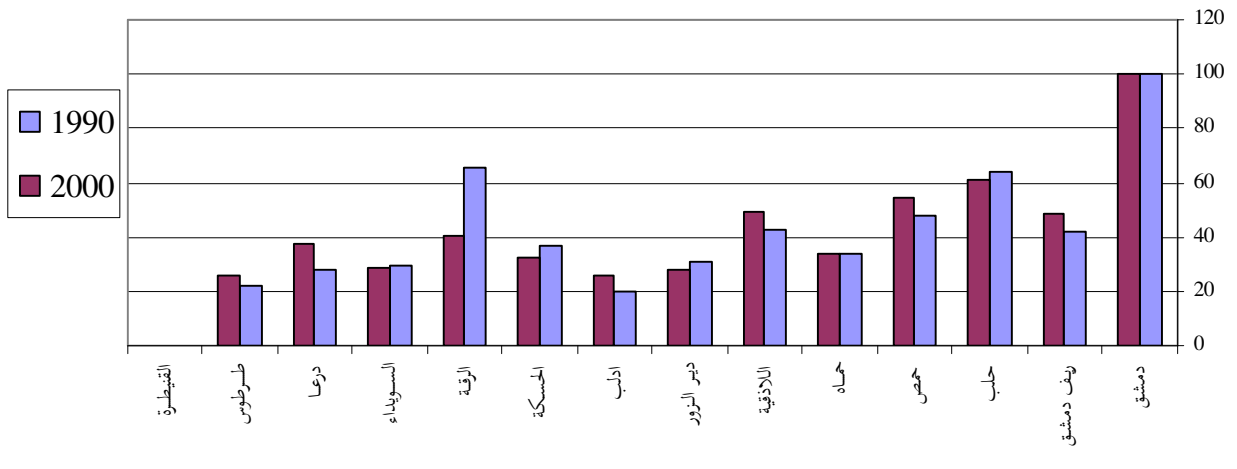
القنيطرة	-	-	-
----------	---	---	---

المصدر: (وصف سورية بالمعلومات (1998) ، (وصف سورية بالمعلومات (2000) ، (وصف سورية بالمعلومات (2003) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة السكان الحضر في أغلب المحافظات غير أن سكان الريف ظلوا يشكلون النسبة الأكبر من إجمالي السكان في أغلب المحافظات باستثناء محافظتي حمص وحلب . ولمزيد من الإيضاح نورد الرسم البياني التالي :

شكل بياني رقم (٢) يبين تطور نسبة سكان الحضر في سوريا حسب المحافظات لعامي

١٩٩٠ - ٢٠٠٠



آثار الهجرة الداخلية :

تبرز الهجرة كظاهرة ديموغرافية لها آثارها الإيجابية وانعكاساتها السلبية على جوانب الحياة المختلفة فعلى الصعيد الديموغرافي: تؤدي الهجرة خاصة إذا تمت بشكل عشوائي وغير موجه إلى حدوث خلل في التوزيع المكاني للسكان ، وتفاوت توزيع السكان بين المناطق ، لذا نجد بعض المدن تعاني تركزا شديدا للسكان كما هو الحال في دمشق ، حيث كانت الهجرة أحد الأسباب الهامة التي ساهمت في ارتفاع الكثافة السكانية فيها ومعاناتها من تركيز سكاني شديد أصبح يشكل الأولوية في قائمة المشاكل السكانية ، إضافة إلى ما ينجم عن الهجرة من تغير في طبيعة الهرم السكاني ، ذلك أن أغلب المهاجرين هم من الشباب الذكور من الفئات العمرية الشابة مما يؤدي إلى تغير نسبة نوع التركيب العمري الذي يتجلى في ارتفاع نسبة فئات العمر المتوسط .

وتسفر الهجرة عن تباين في معدلات الخصوبة بين مناطق الجذب والطرْد ، فانخفاض الشباب الذكور في المناطق المهاجر منها يؤدي إلى تقليل فرص الزواج وانتشار العزوبية ، بينما تزداد فرص الزواج في مناطق الجذب. وتنعكس الهجرة - خاصة إذا كانت تياراتها شديدة - على التركيب الإقليمي (البيئي) ، حيث تؤدي إلى التحضر المفرط وتضخم المدن الكبرى .

أما على الصعيد الاجتماعي: فنجد أن معدلات الجرائم والجنح تزداد في المناطق المهاجر إليها خاصة تلك التي يكون حجم الهجرة إليها كبيرا ، بينما تعاني المناطق المهاجر منها ضعفا في الروابط الأسرية وفي تربية الأبناء ، وتتجلى آثار الهجرة الريفية نحو المدن بشكل واضح من خلال نمو ظاهرة "تريف المدن " حيث ينقل المهاجرون من الريف عاداتهم وتقاليدهم معهم ويمارسونها في الحضر .

وعلى الصعيد الاقتصادي: يزداد عرض القوى العاملة في مناطق الاستقطاب ، مما يؤدي إلى هبوط أجورها وإلى تفاقم ظاهرة البطالة في كثير من الأحيان ، وهذا ينعكس بدوره سلبا على الحياة الاجتماعية ، كما أن ازدياد عدد السكان في المناطق المهاجر إليها يؤدي في جملة ما يؤدي إليه إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأجور السكن ، ويولد ضغطا على كافة الخدمات المجتمعية.

وتتميز مناطق الجذب بهبوط نسبة الإعالة **DEPENDENCY RATIO** فيها نتيجة ارتفاع نسبة الشباب ممن هم في الفئة العمرية (15-59) عاما ، بينما تعاني المناطق المهاجر منها من ارتفاع نسبة الإعالة بسبب ارتفاع نسبة الأطفال والشيوخ ، وقلة أعداد الشباب (الفئات المعيلة) .

إن عدم التحكم في حركات الهجرة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة هذه الحركة عن معدلها الطبيعي وهو ما يؤدي إلى تخلخل الأوضاع الاقتصادية ، خاصة في الريف ، فقد ينتج عن هجرة الأيدي العاملة من الريف خلل في أنشطة القطاع الزراعي ، يتمثل في انخفاض نسبة القوى العاملة في الزراعة ، غير أنه في ظل حدوث هجرة معاكسة نحو الريف في سورية وازدياد تيارات الهجرة من المدن باتجاه الأرياف في الآونة الأخيرة ، فقد ارتفعت نسبة العاملين في الزراعة في سورية إلى (32%) * من إجمالي العاملين في عام 2000 قياسا بـ (24.3%) * في بداية التسعينات مقابل انخفاضها في باقي القطاعات والجدول التالي يظهر تطور نسبة العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2000) .

جدول رقم (4) يبين تطور نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية في سورية حسب المحافظات خلال الفترة (1990-2000)

المحافظة	زراعة		صناعة		خدمات	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000
دمشق	1.1%	1.8	20.5	29.1	78.4	69.1
ريف دمشق	12.6	14.8	17.6	24.1	69.8	61.1
حلب	21.3	27.5	21.5	24.1	57.2	48.4
حمص	19	23	13.9	19.6	67.1	57.4
حمّاه	39.3	45.5	10.8	13.2	49.9	41.3
اللاذقية	25.1	51.6	11.3	11.2	63.6	37.2
دير الزور	51.9	60.5	7.5	7.8	40.6	31.7
ادلب	34.9	53.2	9.7	8.8	55.4	38
الحسكة	47	61.7	8.5	6.4	44.5	31.9

* وصف سوريا بالمعلومات . 2000 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية ، ص2.

المحافظة		زراعة		صناعة		خدمات	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000	2000
الرقية	40.7	64.1	9.2	4.3	50.1	31.6	
السويداء	18.8	29.8	6.6	8.6	74.6	61.6	
درعا	16.6	24.7	8.3	9.4	75.1	65.9	
طرطوس	25.9	36.1	8.2	9.9	65.6	54	
القيظرة	22.5	8.1	4.8	2	72.7	89.9	

المصدر: وصف سورية بالمعلومات (1998) وصف سورية بالمعلومات (2000)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الأكبر من العاملين تركزت في القطاعات الأخرى (الخدمية) ذلك أن أغلب المهاجرين من الريف يفتقرون إلى المهارات والخبرات لذا فإن قسماً كبيراً منهم يتركز في القطاعات الخدمية كما نلاحظ أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة قد ازداد خلال فترة الدراسة في أغلب المحافظات مقابل انخفاض هذه النسبة في قطاع الخدمات ، كما ازدادت في قطاع الزراعة بشكل واضح نتيجة ازدياد حركة الهجرة نحو الريف خلال التسعينات .

وهذا يعكس أثر الهجرة ودورها في الحياة الاقتصادية والذي يتجلى في حدوث خلل في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية .

نتائج ومقترحات:

_ طرأت تحولات على بعض المحافظات خلال النصف الثاني من التسعينات حولتها من محافظات طاردة للسكان إلى جاذبة ، كمحافظات طرطوس ، اللاذقية ودرعا بينما تحولت محافظات أخرى إلى طاردة بعد أن كانت جاذبة كدمشق والحسكة والسويداء وحلب وحمص .

_ ظهرت علائم هجرة معاكسة برزت بوضوح من محافظة دمشق إلى محافظة ريف دمشق خلال فترة الدراسة ، وقد كان ذلك حصيلة نهائية لتضافر عدة عوامل ديموغرافية واقتصادية من بينها ضعف القدرة الاستيعابية للعاصمة نتيجة التركيز السكاني الشديد وقرب محافظة ريف دمشق منها وتوفر عوامل جاذبة فيها .

_ أدت الهجرة المستمرة إلى المدن إلى تفاقم ظاهرة التحضر خاصة في المدن والمحافظات الكبرى التي تجاوزت نسبة سكان الحضر فيها نصف سكانها ، كمحافظة حلب التي شكل سكان الحضر فيها في عام 2000 ما نسبته (61.2%) من إجمالي سكان هذه المحافظة.

_ تتفاوت نسبة الحضر بين محافظة وأخرى تبعاً لتفاوت العوامل المؤثرة بها ، وتلعب شدة تيارات الهجرة نحو المدن دوراً بارزاً في هذا التفاوت .

_ انخفضت شدة تيارات الهجرة نحو المدينة خلال الفترة (1995- 2000) لصالح ازدياد حركة الهجرة نحو الريف وكان ذلك نتيجة التطور الذي لحق بالريف وتخصيم معظم القرى بالخدمات الأساسية وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو في الحضر خلال الفترة (1990 - 2000) .

_ تؤثر الهجرة على الحياة الاقتصادية، من خلال هجرة اليد العاملة بين الريف والمدينة، فقد ارتفعت نسبة العاملين بالزراعة في سورية من (24.3%) في بداية التسعينات إلى (32) % في عام 2000 نتيجة حدوث هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف في الآونة الأخيرة .

ونتيجة لذلك لابد من وضع حلول مناسبة تتمثل بما يلي :

_ الاهتمام بالمناطق الريفية وزيادة الجهود التنموية فيها ، من خلال تأمين كافة احتياجات السكان فيه وتحسين الظروف الاقتصادية .

_ بناء تجمعات عمرانية صغيرة الحجم وقريبة من المدن خاصة الكبرى لتغيير اتجاهات الهجرة والتخفيف من شدة الضغط السكاني على المدن الكبرى.

_ تشجيع السكان على استيطان التجمعات السكنية الجديدة من خلال توفير عوامل جذب فيها كمنحهم بعض الميزات الخاصة بساكنيها ، وإنشاء سكن مناسب للشباب بأسعار مناسبة ومدعم بكافة مستلزمات الحياة من خدمات أساسية وبنى تحتية ومرافق عامة .

_ تشجيع القطاع الخاص والتوسع في إقامة المشاريع الصغيرة التي تتناسب وطبيعة الأرياف لجذب اليد العاملة نحوها والتخفيف من حدة هجرة الشباب من الريف إلى المدينة .

_ إقامة مشاريع إنتاجية ، نباتية وحيوانية صغيرة تناسب خصائص وطبيعة البيئات الريفية السائدة والاستفادة من جميع الإمكانيات الكامنة في الريف من القوى البشرية والثروات الطبيعية والنهوض بها واستغلالها بالشكل الأمثل .

_ توزيع الخدمات الأساسية على تنوعها توزيعاً عادلاً بين كافة المحافظات والأرياف وفقاً لخطط مدروسة تتلاءم واحتياجات السكان .

_ الاستفادة من الأراضي الغير مستغلة أو المتهورة بإعادة تشجيرها من قبل الدولة أو تشجيع السكان على استثمارها.

المراجع:

.....

- 1_ جاد ، محمود .1993 _ التضخم الحضري في البلاد النامية. ط1 ، دار العالم الثالث القاهرة مصر .
- 2_ الجرجور ، توفيق. 1980 _ الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري. وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، سورية .
- 3_ الخفاف ، عبد علي .1999 _ جغرافية السكان أسس عامة. ط1 ، دار الفكر ، الكوفة العراق .
- 4_ علي ، ابراهيم. 1998 _ اتجاهات النمو السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 1960 1995 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية .
- 5_ التقرير التحليلي لمسح الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية. 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية .
- 6_ التوزيع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية في سورية. 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء سورية .
- 7_ وصف سورية بالمعلومات. 1998، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية.
- 8_ وصف سورية بالمعلومات. 2000 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية .
- 9_ وصف سورية بالمعلومات. 2003 ، المكتب المركزي للإحصاء ، سورية.